

الأساليب العملية المستجدة لمصالح الأمن في سياق التشريع الجزائري

The new operational methods for security services in the context of Algerian legislation

د/ محمد عبد الحكيم شريفي^{1*}

¹ جامعة رابح لونيسي - البلدية 2 (الجزائر)، البريد الإلكتروني mech.hak@yahoo.com

تاريخ القبول: 2024/06/26

تاريخ الاستلام: 2024/06/25

ملخص:

منح المشرع الجزائري لفائدة مصالح الأمن آليات ووسائل مستجدة لمحاربة الإجرام، مدعمةً بصلاحياتٍ أوسعٍ في مجال البحث والتحري، بغرض جمع الاستدلالات والمعلومات الدقيقة لإثبات قيام الجريمة. في ظل ضرورة تفعيل إستراتيجية واضحة للكشف عن هوية الأشخاص وشبكات الإجرام، يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على الأساليب العملية المستجدة لمصالح الأمن في سياق التشريع الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

التشريع الجزائري، مصالح الأمن، البحث، التحري، الجريمة.

Abstract:

The Algerian legislator granted the security services new mechanisms and means to combat crime, and more powers in the field of research and investigation, for the purpose of collecting inferences and accurate information to prove the occurrence of the crime.

In context of the necessity of activating a clear strategy to uncover the identity of people and criminal networks, this article seeks to shed light on the emerging operational methods of security services on the sidelines of Algerian legislation.

Keywords:

Algerian Legislation, Security Services, Research, Investigation, Crime.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تعد الجريمة، بمختلف درجاتها، من أخطر القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث. يُعزى ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي تترتب على هذه الجرائم. ومع تزايد أشكال الجريمة في مختلف أنحاء العالم، واستخدام المجرمين والشبكات الإجرامية للتكنولوجيا الحديثة المتاحة في التكنولوجيا الرقمية، أصبحت أساليب التحقيق والبحث التقليدية غير فعالة. سواء في الوقاية من الجريمة أو مواجهتها. يُعزى ذلك إلى تعقيد وتداخل الجرائم الحديثة، مثل الجريمة المنظمة وتجارة البشر. ويتميز مرتكبو هذه الجرائم بالاحترافية واستغلالهم لوسائل الاتصال الحديثة، مما يسهل حركتهم وتنقلهم. وقد تجاوزت نشاطاتهم الحدود الوطنية، مما يشكل خطراً كبيراً على الدول وأمنها واستقرار حكوماتها. وبالتالي، يصعب على القانون ومؤسسات الأمن، مثل الشرطة والدرك والجيش والجمارك، مكافحة هذه الجرائم في أغلب الأحيان.

تم تطبيق آليات ووسائل جديدة في مكافحة الجرائم المخدرات في الجزائر، نظراً لعجز أساليب التحري التقليدية في مواجهتها. تعتمد هذه الآليات على مصالح الأمن الضبطية القضائية، التي تمنحها صلاحيات واسعة في مجال البحث والتحري. يتم ترخيص استخدام القواعد والأدوات الفنية والحيل المشروعة لجمع الاستدلالات والمعلومات الدقيقة التي تثبت وقوع الجريمة.

انطلاقاً من حيوية إبراز أهمية الأساليب والوسائل الحديثة المستعملة في النطاق العملي لمصالح الأمن، وبعيداً عن الجدل حول أخلاقيتها، يجب على كل دولة تفعيل أجهزتها الأمنية لوضع استراتيجية فعالة للكشف عن هوية الأشخاص وشبكات الإجرام، بما في ذلك منظميها ومموليها. سيتم التركيز في هذا السياق على المحاور التالية:

1) محددات الفاعلية العملية لمصالح الأمن،

2) أساليب البحث والتحري الخاصة: إعتراض المراسلات السلوكية واللاسلكية، تسجيل الأصوات، التقاط الصور...

3) أسلوب التسليم المراقب.

1. محددات الفاعلية العملية لمصالح الأمن:

لمصالح الأمن دوراً حاسماً في نجاح "البحث والتحري"، لذا يجب عليها أن تتمتع بالصفات التالية⁽¹⁾:

1- العزاه المهنية:

يعني ذلك أن مصالح الأمن لا يجب ألا تبأشر مهامها العملية إرضاءً لأي جهة نافذة، خاصةً خلال التحقيقات والدعاوي.

2- قوة الملاحظة:

المراد من قوة الملاحظة هو أن يكون لدى مصالح الأمن معرفة دقيقة بحقائق الموضوع التي تمت ملاحظتها بواسطة حواسهم، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة.

3- سرعة البديهة:

تعني سرعة البديهة أنه يجب على مصالح الأمن أن يربطوا كل ما يلاحظونه بالحادث والأدوات والآلات المضبوطة وغيرها من عناصر الواقعة، وأن يترجموا ذلك إلى نتائج.

4- الحيوية والسرعة في الأداء:

يكون المحقق في صراع مع الوقت، وكلما كان عمله نشطاً وسريعاً، كلما زادت فرصة نجاحه في كشف غموض الحادث والقبض على الجاني بسرعة. فالتباطؤ يمنح المشتبه به فرصة للهروب وإخفاء أدلة الجريمة. وتتمثل النشاط وسرعة الانجاز في:

- الانتقال السريع إلى موقع الجريمة.

- السيطرة على موقع الجريمة والحفاظ عليه كما تركه الجاني وعلى الأدلة الأخرى مثل المبالغ المالية والشهود والآثار الأخرى.

- سرعة استجواب الشاهد ومناقشته لضمان عدم نسيانه أو الخلط بين الحقائق الأخرى غير المتعلقة بالحادث، ولضمان عدم تأثره بأي تأثير خارجي من المشتبه بهم أو أسرهم أو قبائلهم أو غيرهم.

- سرعة إنجاز التحقيق لتمكين الجهات القضائية من اتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة وفعالية.

5- الصبر:

الصبر هو القدرة على التعامل مع الضغوط دون فقدان السيطرة على الأعصاب، وهو أمر ضروري لمصلحة الأمن خاصة خلال التحقيقات الطويلة والمعقدة.

6- التحليل:

التحليل فهو القدرة على فهم الأحداث وتفسيرها بشكل دقيق ومنطقي، وهو أمر أساسي للوصول إلى الحقيقة وكشف الجرائم.

7- الاحترافية:

يجب على مصالح الأمن أن تتقن الاحترافية في أداء مهامها، وأن تكون على اطلاع وتحكم في وسائل البحث والتحري.

8- التدريب المستمر:

يجب أن يكون التدريب المستمر جزءاً أساسياً من عملهم لتطوير قدراتهم والرفع من كفاءتهم في التعامل مع التحديات والعقبات المستجدة.

II. أساليب البحث والتحري الخاصة:

1- تعريف أساليب البحث والتحري الخاصة:

البحث والتحري قد يؤديان إلى انتهاك حقوق الأفراد، ولكن يجب على ممارسيهما من مصالح أمن حماية المجتمعات من الجريمة. يستخدم الجناة في الوقت الراهن تكنولوجيات متقدمة بالتمشي مع التزامهم التنظيم والتخطيط المحكمين، ولذلك اضطر المشرع الجزائري إلى فرض بعض القيود على حريات الأفراد لضمان الأمن المجتمعي. ومع ذلك، فإن هذه القيود تأتي مع ضوابط وآليات لضمان احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور. (2).

ونتيجةً للتطور العلمي المتسارع فقد ظهرت وسائل علمية حديثة تعين على جمع الأدلة والكشف عن الجريمة. وبقدر ما يمثل هذا التقدم العلمي خطراً على خصوصية الإنسان إلا أنه يُسهّل إلى حدٍ كبيرٍ إثبات الجرائم والكشف عنها. من بين هذه الوسائل نذكر برامج التحليل الجيني، تقنيات التصوير الطبي الحديثة واستخدام تقنيات الحمض النووي في التحقيقات الجنائية ... كلها وسائل تسهم في تحقيق العدالة وتقديم الدلائل اللازمة لإثبات الجرائم وتحديد الجناة. ومع ذلك، يجب اللجوء المشروط لوسائل أخرى على غرار:

- التقاط الصور،
- تسجيل الأصوات،
- إعتراض المراسلات السلوكية واللاسلكية،
- التسرب.

أُطلق على هذه الوسائل تسمية أساليب البحث والتحري الخاصة وذلك إتباعاً للتسمية التي جاءت بها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (3).

2- القاعدة القانونية لأساليب البحث والتحري الخاصة:

- تم تعديل القانون 22/06 المؤرخ في 2006/12/20 ليكون متمماً ومعدلاً لقانون الإجراءات الجزائية، بهدف إصلاح العدالة ومراجعة القوانين الأساسية وتوافقها مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وافقت عليها الجزائر. يهدف القانون أيضاً إلى تعزيز فعالية معالجة الجرائم الخطيرة من خلال توسيع اختصاص القضاة ومصالح الأمن وضباط الشرطة القضائية.

- ويتضمن هذا القانون إجراءات جديدة تسمح لمصالح الأمن بمكافحة الجرائم الخطيرة، مثل التسرب واعتراض المراسلات وتسجيل الكلام وأخذ الصور خلال التحقيق في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة وجرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

3- تطبيق أساليب البحث والتحري الخاصة:

يمكن أن تضطر مصالح الأمن لاستعمال كاميرات خفية أو أجهزة تنصت شرط أن يكون ذلك في إطار احترام الشرعية الاجرائية حفاظا على خصوصية المواطن، كما يمكن لمصالح الأمن تصوير الجثامين وأماكن الجرائم بشكلها العام في إطار ممارسة مهامهم، لكنه يمنع عليهم الاطلاع أو تسجيل المكالمات أو الأحاديث الخاصة دون إذن مسبق من طرف السلطة القضائية، وذلك وفق ما ينص عليه الدستور في مادته 39: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه وحماية القانون وسرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

إن العمل بأحكام هذه المادة ليس مطلقا بل يمكن أن تكون محل بعض الاستثناءات عن طريق تشريع قواعد إجرائية تهدف إلى تقييد هذه الحرمة من أجل الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع، أمنه وسلامته، وهذا لأجل حسن سير التحريات والتحقيقات القضائية. كل هذه القواعد نظمها القانون 22/06 بمنحه لمصالح الأمن حق اعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ووضع ترتيبات تقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط الصور وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن عامة أو خاصة.

تخضع هذه الإجراءات لإذن وكيل الجمهورية ويخص فقط التحري في:

- الجريمة المتلبس بها أو التحقيق الابتدائي الخاصة بالجرائم المتعلقة بالمخدرات،

- الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

- جرائم المعالجة الآلية للمعطيات،

- جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،

- الجرائم المتعلقة بالتشريع والصرف.

إن الإذن المسلم من طرف وكيل الجمهورية لغرض وضع الترتيبات التقنية يسمح بالدخول إلى المحلات السكنية أو غيرها خارج المواعيد القانونية وبغير علم أو رضى الأشخاص الذين لهم الحق على تلك الأماكن وذلك تحت المراقبة المباشرة لوكيل الجمهورية المختص وفي حالة فتح تحقيق قضائي يتم بناءً على إذن من قاضي التحقيق وتحت إشرافه المباشر.

يسلم الإذن سواءً الممنوح من طرف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق لمدة أقصاها أربعة (04) أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات البحث، التحري أو التحقيق.

يؤهل الإذن المشار إليه مصالح الأمن لتسخير كل عون مؤهل لدى مصلحة أو وحدة أو هيئة عمومية أو خاصة مكلفة بالمواصلات السلكية واللاسلكية...، للتكفل بالجوانب التقنية للعمليات، وكذا مترجم لترجمة المكالمات التي تتم باللغات الأجنبية،

كما يلزم القانون مصالح الأمن المأذون لهم بإجراء هذه العمليات تحرير محضر عن كل عملية اعتراض وتسجيل المراسلات وكذا عن عمليات وضع الترتيبات التقنية والالتقاط والتثبيت والتسجيل الصوتي والتسجيل السمعي البصري كما يجب على مصالح الأمن وصف أو نسخ المراسلات أو الصور أو المحادثات المسجلة والمفيدة في إظهار الحقيقة على محضر يودع بملف القضية.

لقد منح القانون 22/06 مصالح الأمن إمكانية استعمال التسرب في المواد من 65 مكرر 1 إلى 65 مكرر 18، كما عرف التسرب على أنه قيام مصالح الأمن تحت المسؤولين المكلفين بتنسيق العمليات بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم بأنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف.

كما يجوز لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية أن يؤذن تحت رقابته، حسب الحالة، بمباشرة عملية التسرب إذا اقتضت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها أو التحقيق الابتدائي في جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبييض الأموال أو الإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد. في هذا السياق، يسمح القانون لمصالح الأمن باستعمال هوية مستعارة وارتكاب، عند الضرورة، الأعمال التالية⁽⁴⁾:

— اقتناء أو حيازة أو نقل أو تسليم أو إعطاء مواد أو أموال أو منتوجات أو وثائق أو معلومات متحصل عليها من ارتكاب الجرائم أو المستعملة في ارتكابها؛

— استعمال أو وضع تحت تصرف مرتكبي الجرائم الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي وكذا وسائل النقل والتخزين أو الإيداع أو الحفظ أو الاتصال؛

— إن عملية التسرب تخضع تحت طائلة البطلان لإذن كتابي من طرف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية، حسب الحالة، تذكر فيه الجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا الإجراء وهوية مصالح الأمن التي تتم العملية تحت مسؤوليتهم ويجوز بهذا الإذن مدة عملية التسرب والتي لا يمكن أن تتجاوز أربعة (04) أشهر ويمكن تجديدها حسب مقتضيات البحث، التحري والتحقيق، كما يجوز للقاضي الذي رخص بها أن يأمر في أي وقت من الأوقات بوقفها قبل انقضاء المدة المحددة وتودع الرخصة في ملف الإجراءات بعد الانتهاء من عملية التسرب.

إذا تقرر وقف العملية أو عند انقضاء المهلة المحددة في رخصة التسرب وفي حالة عدم تمديدتها يمكن لمصالح الأمن المتسربين مواصلة المهمة للوقت الضروري الباقي لتوقيف عمليات المراقبة في ظروف تضمن أمنهم دون أن يكونوا مسؤولين جزائياً، على أن يتجاوز ذلك مدة أربعة 04 أشهر وإذا انقضت هذه المدة دون التمكن من توقيف النشاط في ظروف تضمن أمنهم، يجب إخطار القاضي المرخص، الذي يستطيع أن يرخص بتمديدتها لمدة أربعة أشهر أخرى على الأكثر. كما أنه يجوز سماع مصالح الأمن الذين تجري العملية تحت مسؤوليتهم دون سواهم لوضعهم شاهدين عن العملية، كما يرتب القانون عقوبات جزائية على كل من يكشف هوية مصالح الأمن الذين باسروا عملية التسرب تحت هوية مستعارة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات (المادة 65 مكرر 16).

يجرر مصالح الامن المكلفين بتنسيق عملية التسرب تقريراً يتضمن العناصر الضرورية لمعاينة الجرائم غير تلك التي قد تعرض للخطر أمن أفرادهم المتسربين أو الأشخاص المسخرين طبقاً للمادة 65 مكرر 14 من القانون 26/06 المعدل المتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

إن عملية التسرب اجراء خطير يتطلب اتخاذ كثيراً من الحيلة والحذر واختيار أفضل العناصر التي تقوم به في ظل السرية التامة حتى على أقرب الأشخاص وعلى مصالح الامن الذين تجري تحت مسؤوليتهم عملية التسرب أخذ كل الاحتياطات اللازمة لإنجاح العملية في سرية تامة.

III. ثانياً: أسلوب التسليم المراقب

1- تعريف أسلوب "التسليم المراقب":

يسمح التسليم المراقب بمتابعة مسار الشحنات غير المشروعة (مخدرات، مؤثرات عقلية ...) ومواصلة طريقها إلى خارج إقليم بلد أو أكثر أو عبوره إلى الوجهة النهائية بعلم من السلطات المختصة، وتحت مراقبتها، للكشف عن هوية الأشخاص المتورطين في حياتها⁽⁵⁾.

وبالتالي فمن حق مصالح الأمن أن تتخذ أسلوب التسليم المراقب نهجاً لعملياتها كون المبادئ الأساسية للنظام القانوني الداخلي الجزائري يسمح بذلك.

لذلك فإن التعاون والتنسيق ضروريا بين مختلف مصالح الأمن للتعرف على هوية وأوكار العصابات الإجرامية وكشف عناصرها وأماكن تواجدها وتحركاتها للتصدي لها أينما وجدت وإلقاء القبض عليها، ولا يمكن القيام بهذا العمل إلا بوضع نصوص تشريعية خاصة تسمح بعبور المواد المخدرة ضمن إقليمها. في هذا السياق نصت المادة 56 من القانون رقم 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد، على أن التسليم المراقب هو ذلك الإجراء الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من الإقليم الوطني أو المرور عبره أو دخوله بعلم السلطات المختصة وتحت مراقبتها بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابها.

القاعدة القانونية لأسلوب "التسليم المراقب":

أكد المشرع الجزائري في المادة 40 من الأمر رقم 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب على أنه: "يمكن للسلطات المختصة بمكافحة التهريب أن ترخص بعملها وتحت رقابتها حركة البضائع غير المشروعة والمشبوهة للخروج أو المرور أو الدخول على الإقليم الجزائري، بغرض البحث عن أفعال التهريب ومحاربتها بناءً على إذن من وكيل الجمهورية المختص.

وبناء على ذلك فإن التسليم المراقب هو أحد التقنيات العملية لمصالح الأمن للتحري والبحث ومعاينة المخالفين والكشف عن الفاعلين والمتواصلين معهم والقبض عليهم وحجز الشحنات غير المشروعة.

2- أهداف أسلوب "التسليم المراقب":

من أهداف أسلوب التسليم المراقب ما يلي⁽⁶⁾:

- تعزيز النزاهة والمساعدة التقنية على مستوى النسق الداخلي والخارجي للدول، من أجل القضاء على الجرائم الخطيرة ويمكن من توقيف الممولين ولو كانوا في دولة أخرى، كما يمكن من توظيف المخبرين عبر الحدود الوطنية وبالتالي الإطلاع على مواقع الشبكات الإجرامية بدقة وهيمنة عليها، ما يضفي المردودية والفعالية على عمليتي التقاضي والتحري،
- معرفة وجهات تسويق المخدرات وحصر عناصر الشبكات الإجرامية وتتبع اتصالاتهم وآلياتهم الإجرامية،
- يساعد هذا الأسلوب على انتهاج الأساليب المضادة الفعالة،
- يسمح هذا الأسلوب بالانتقال من المحاربة الفردية للجريمة بصفة إلى المحاربة الوطنية للجريمة، مع تقنين الإجراءات العملية والإدارية والقضائية؛
- يؤدي هذا الأسلوب إلى اكتساب المزيد من الخبرات ونقلها.

3- معوقات تطبيق أسلوب "التسليم المراقب"

اتساع مساحة التراب الوطني ونقص وسائل وإمكانيات مراقبة الحدود الشاسعة، تحول دون تطبيق أسلوب "التسليم المراقب" بنجاح، وهو ما أكدته الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها. كما أن قضايا الشحنات غير المشروعة المعالجة من قبل القضاء الجزائري تدل على مجهودات مصالح الأمن في القضاء على هذه الظاهرة، رغم تفاقمها وانتشارها، مما يستدعي المزيد من تكثيف الجهود⁽⁷⁾.

ومن بين المعوقات التنفيذية لأسلوب "التسليم المراقب"، معارضة الدول لدخول الشحنات غير المشروعة إلى ترابها الإقليمي، قصد استئصال الرؤوس المدبرة لعملية التهريب وأفراد العصابات المنظمة داخل الدولة نفسها، لكن بعض الدول لا تسمح بخروج البضاعة المحظورة من أراضيها، وبعضها تسمح بعمليات الدخول والخروج وفقا لشروط معينة، فكلما تعددت الدول المشاركة في عملية التسليم المراقب كلما تعددت وكثرت المشاكل في تنفيذ هذا الأسلوب على أرض الواقع نتيجة هذه المعوقات⁽⁸⁾.

أهم الإستنتاجات

- إن اعتماد الإجرام على التخطيط والتنفيذ المنهجي أدى إلى السير بسرعة نحو تطور الإجرام وجعله أكثر خطورة مما يضاعف من أعباء مصالح الأمن التي يجب أن تنهياً وتعد لهذه المرحلة ميكانيزمات وآليات ذات فعالية سواء من حيث العنصر البشري أو المادي كما يجب تبادل الخبرات مع الدول الأخرى. بما أن الإجرام أصبح عابر للحدود الوطنية،
- من أجل ضمان إدارة فعالة لأساليب البحث والتحري يتعين ربطها بالاحترافية والتفتح على الجامعات ومراكز البحث وعصرنة الأجهزة والأدوات المساعدة لمصالح الأمن وربط التكوين بالخبرات والتجارب الميدانية إضافة إلى المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول وتعزيز التعاون بين أجهزتها الأمنية،
- يعتبر التسليم المراقب من أحدث وأهم التقنيات الخاصة للبحث والتحري في جرائم الشحنات غير المشروعة،
- يكتسي هذا الأسلوب التسليم المراقب أهمية خاصة، تبرز في قدرتها على اكتشاف العصابات المروجة للشحنات غير المشروعة والتوصل إلى مصدر تهريبها والإطاحة بالشبكات الدولية الكبرى الناشطة في هذا المجال الإجرامي، من خلال تتبع الشحنات غير المشروعة ومراقبة مسارها للكشف عن هوية المتورطين في حيازتها والاتجار بها،
- يوصى مصالح الأمن بتنفيذ التسليم المراقب والتوسع في استخدامه على أرض الواقع.

خاتمة

لا يوجد إختلاف حول أهمية الأمن في حياة المجتمعات، ولا يمكن نكران ما لمصالح الأمن من دور في إستثبات الأمن في المجتمع الحديث وحماية حقوق الأفراد بما يتناسق والتوجه الدولي لحقوق الإنسان، حيث يقترن نجاح هذه المهمة النبيلة بتكريس المهارات المهنية والتطبيق الصحيح للقانون.

ولكن يجب الوعي تمام الوعي بأن مهمة الأمن الاجتماعي لا تقع فقط على عاتق الأجهزة الأمنية، بل هي مسؤولية جماعية، ومصالح الأمن في النهاية ليست سوى أداة في يد السلطة الحاكمة تضبط بها شؤون المجتمع وتحميه من الفوضى والأمراض الاجتماعية وتسهر على تطبيق وفرض احترام قوانين الدولة، ولا يُمكن لمصالح الأمن أن توفر الأمن الاجتماعي بالقوة والتسلط، فمهمتها ليست محاربة المجتمع وتخويفه وإنما حماية أفراده من مظاهر الخوف واللاأمن، بالقيام بوقاية المجتمعات من أي تهديدات أو تجاوزات للقوانين الموضوعة على غرار محاولات نشر الفساد، انتهاك حريات الآخرين وسلامتهم، عرضهم، طمأنينتهم

الهوامش والإحالات:

1 / للمزيد أنظر:

عبد القادر رويس، أساليب البحث والتحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث، جوان 2017؛

2 / محمد أمين الخرشنة، مشروعية الصوت والصورة في الإثبات الجنائي، الأردن: دار الثقافة، الطبعة الثانية، 2016، ص 49؛

للمزيد أنظر:

نور الدين لوجاني، أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها، يوم دراسي حول علاقة النيابة العامة بالشرطة القضائية: إحترام حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة، المديرية العامة للأمن الوطني، أمن ولاية إليزي، 12 ديسمبر 2007؛

3 / نفس المرجع، ص ص 49-50؛4 / القانون رقم 22/06 المؤرخ في 2006/12/20، المتعلق بالإجراءات الجزائية، المواد من 65 مكرر 1 إلى 65 مكرر 18؛5 / القانون رقم 01/06، المؤرخ في 2006/02/20، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المادة 02؛6 / عبد النوري صالح، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، الرياض: مركز الدراسات والبحوث لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص ص 44-45؛7 / أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2010، ص ص 230-232؛8 / نفس المرجع، ص 233.

قائمة المصادر :

- 1) المادة 02 من القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14 .
- 2) القانون رقم 17/05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية عدد 59 ،
- 3) القانون رقم 22/06 المؤرخ في 2006/12/20، المتعلق بالإجراءات الجزائية، المواد من 65 مكرر 1 إلى 65 مكرر 18
- 4) تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2017 متاح على الموقع: onlcdt.mjustice.dz
- 5) إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات.

قائمة المراجع:

- 1) أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2010،
- 2) محمد أمين الخرشنة، مشروعية الصوت والصورة في الإثبات الجنائي، الأردن: دار الثقافة، الطبعة الثانية، 2016،
- 3) عبد النوري صالح، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، الرياض: مركز الدراسات والبحوث لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002،
- 4) مجراب الدواوي، الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015-2016.
- 5) عبد القادر رويس، أساليب البحث والتحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث، جوان 2017.
- 6) عبد النوري صالح، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2002.
- 7) مساعدي محمد الشريف، محارب محمد، حمامو مراد، عثمان فطيمة، حمامو ناجي، أهمية التسليم المراقب في مكافحة جرائم المخدرات، مذكرة تخرج لمحافظي الشرطة، دفعة 2007.